المجالس المحلية في سورية: دراسة تحليلية لأداء مجلس محافظة درعا (1/ 2)

alsouria.net/archive/content/المجالس-المحلية-في-سورية-دراسة-تحليلية-لأداء-مجلس-محافظة-درعا-1-2

12 يناير 2015

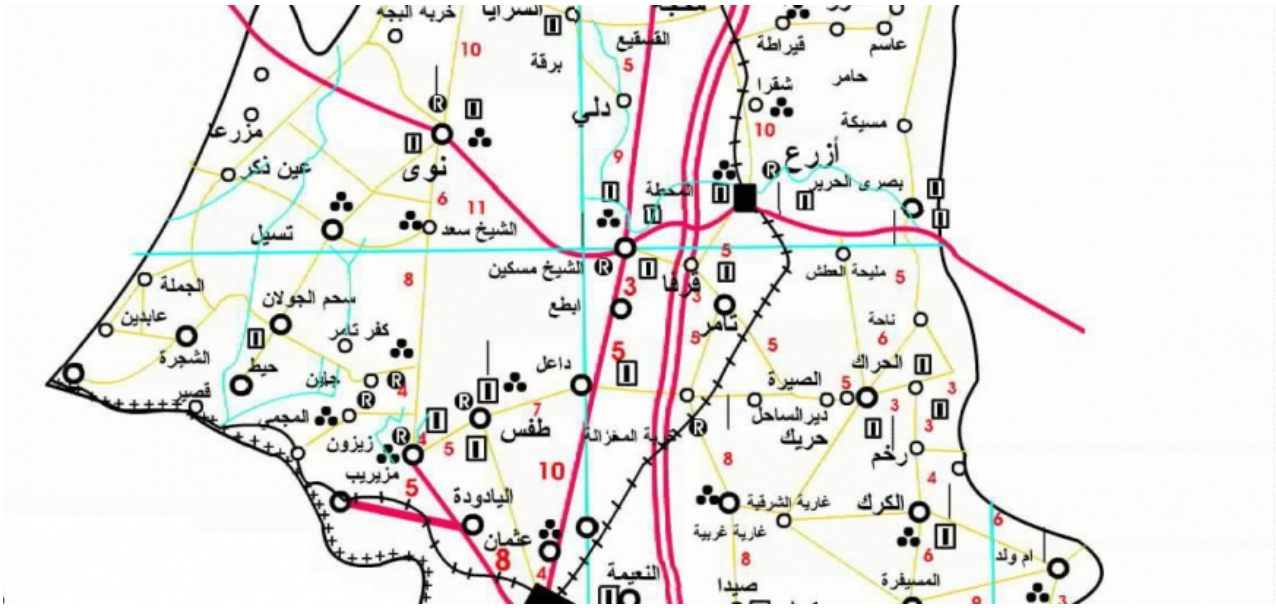

المواد المنشورة على الموقع تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة السورية.نت

تاريخ النشر:

الاثنين 12 يناير / كانون الثاني 2015

في دراسة تحليلية صادرة عن مركز عمران للدراسات الاستراتيجية بعنوان: **"مجلس محافظة درعا:** التشكيل خارج الحدود (2/1)" تناقش تشكل المجالس المحلية في سورية بوصفها أداة لإدارة حالة الفراغ الناشئة عن انحسار سلطة النظام، وباعتبارها ساحة للتمثيل والتنفيذ فقد تجاذبتها تيارات سياسية وقوى محلية وخارجية لتمسي جزءاً من عملية التنافس السياسي والمحلي التي تدور رحاها ضمن الصراع المركب الدائر في سورية.

وبعد تشكيل إدلب وحلب لمجالس محافظات بداية العام 2013 بواسطة الانتخابات أعلنت درعا تشكيل أول مجلس محافظة لها بالقاهرة في الشهر السابع من عام 2013 بالطريقة نفسها، لينتقل بعدها المجلس إلى مدينة إربد لممارسة مهامه. ولا نغفل وجود مجالس للمحافظات شُكِلت من قبل بالتوافق كمجلس محافظة حمص المؤسس عام 2012، ولكن نُركز على التأسيس الذي أخذ طابعاً رسمياً.

وعند تقييم أداء مجلس محافظة درعا الأول يمكن القول إنه نجح إلى حد ما في تقديم العديد من الخدمات والمشاريع للمحافظة رغم ما واجهه من تحديات ضعف الفاعلية وإشكالية الشرعية، كما ترى الورقة، حيث أتت على النتائج التالية كدليل على هذا النجاح:

- نجح المجلس في توفير آلية مبسطة لتسهيل تمرير الدعم للمجالس المحلية الفرعية وتنظيمه.
- ساهم المجلس في تحفيز المجتمعات المحلية على تأسيس مجالسها لإدارة شؤونها.
- بلغ عدد المشاريع التي قام بها مجلس محافظة درعا بحسب البيانات الموثقة إلكترونياً 78 مشروع موزعة على سبعة قطاعات، تصدرتها المشاريع في قطاع الإغاثة بنسبة 49%، يليها المشاريع في قطاع الخدمات بنسبة 28%، في حين قدرت نسبة المشاريع في القطاع الطبي بـ13%.
- لم يُتح للمجلس إثبات نفسه في قطاع الخدمات والبنية التحتية ذات الأولوية لاستقرار المجتمعات المحلية.
- تشير البيانات إلى ضعفٍ في بناء القدرات وتأهيل الكوادر العاملة في المجلس.

- لأسباب موضوعية ولوجود مؤثرات خارجية لم يتم تفعيل آليات الرقابة والمحاسبة.
- افتقد مجلس محافظة درعا لاستراتيجية عمل واضحة ذات أهداف تنفيذية محددة بإطار زمني.
- هناك ضعف في الجانب الإداري للمجلس لعدم اكتمال هيكليته الإدارية، وعدم الاستقرار في القيادات الإدارية.

وختمت الورقة إلى أن قراءة تجربة مجلس محافظة درعا الأول يجب وضعها ضمن إطار السياق العام المفسر لنشأة المجالس المحلية، والتي بدورها تفسر إشكاليات الشرعية والتمثيل التي لازمت مجلس محافظة درعا منذ بداية تأسيسه. وعلى الرغم من أن المجلس كان بإمكانه تجاوز ذلك بإثبات نفسه كطرف محلي فاعل عن طريق تقديم الخدمات الأساسية الضرورية لاستقرار المجتمعات المحلية إلا أنه لم يحقق نجاحا كبيرا في القطاع الخدمي مقارنة بإنجازاته في القطاع الإغاثي، كما لم تتح له الفرصة لإرساء هيكلية مؤسساتية مستقرة إداريا وذلك بحكم التجاذبات وخضوعه لمؤثرات خارجية.

ورغم ما سبق نجح المجلس في تقديم العديد من الخدمات والمشاريع للمحافظة، وتوفير آلية مبسطة لتسهيل تمرير الدعم للمجالس المحلية الفرعية وتنظيمه، إضافة إلى نجاحه في تحفيز المجتمعات المحلية على تأسيس مجالسها المحلية ووضع خطة لمراقبة وصول الدعم لمستحقيه ومتابعة تنفيذ المشاريع وتوثيقها.

وقد عمل مجلس محافظة درعا المُشكل في الداخل بتاريخ 2/ 9/ 2014 على تلافي نقاط الضعف ومعالجتها وهو ما زاد من قدرته على القيام بالمهام الموكلة إليه وهو ما سيتناوله الجزء الثاني من هذه الدراسة التحليلية بالتفصيل.

تاريخ النشر من المصدر:

2015 /01 /10

المصدر:

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

الرابط:

المجالس المحلية في سورية: دراسة تحليلية لأداء مجلس محافظة درعا (1/ 2) (link is external)

googlepluso o o o